الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

من أجل التصنيع وتحديث الزراعة!

كاظم حبيب

ابتلي العراق قبل سقوط النظام العراقي برؤية الليبرالية الجديدة المشوهة للتنمية، وازداد هذا البلاء بعد سقوط النظام بحكم فرض الاحتلال على العراق وسياسة جورج دبليو بوش التي نفذها بول بريمر خير تمثيل لصالح القوى الطائفية والقوى غير الراغبة في التنمية وتصنيع العراق وتحديث زراعته، ابتلى بفئات اجتماعية ترى في التجارة أسهل الأمور وأفضلها وفي أموال النفط أحسن الوسائل لتأمين الاستيراد دون إتعاب الرأس ودون التفكير في عملية تصنيع البلاد وتحديث زراعته وتنمية موارده وتخليصه من التخلف ووحدانية المورد المالي الريعي وأعني به النفط وليس غيره.

إن هذا التوجه الليبرالي الجديد المتطرف والمشوه في آن، الذي تتخلى عنه الآن حتى الولايات المتحدة الأمريكية واقدم الرأسماليات في العالم، يتشبث به الكثير من القادة السياسيين في العراق نظرياً وعملياً، رغم أن البعض منهم لا يزال يميل إلى شيء آخر، ولكنه محكوم بمسيرة السلطة الراهنة التي وضعت خطوطها العامة الإدارة الأمريكية وخاصة بول بريمر والتي لم يتمكن العراقيون حتى الآن الظخلاص منها لأن هناك من يمثلها في السلطة العليا في العراق وفي المتنفذين بالعراق فعلاً.

إن هذا الواقع يتطلب من القوى الاجتماعية التي تريد بناء المجتمع المدني وعدم الإبقاء على المجتمع الزراعي المتخلف والعلاقات العشائرية ودور المؤسسة الدينية المهيمنة والمتحالفة مع القوى العشائرية الأقل اهتماما بالمجتمع المدني التحالف والتكاتف والعمل المشترك. وليس هناك من ينهض بهذه المهمة غير البرجوازية الصناعية والطبقة العاملة وكلاهما فاقد للتأثير في عراق اليوم، إضافة إلى المثقفين الديمقراطيين المبعدين فعلياً عن العملية الاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية في العراق.

إن تغيير وجه العراق الراهن وبناء عراق جديد ومجتمع جديد يستوجب تغييراً في بنيته الاقتصادية والاجتماعية ووعيه الديني والاجتماعي. ولكن هذه المهمة لن تتم بالقوى الحالية المهيمنة على القرار السياسي والاقتصادي والثقافي في العراق، بل تتم عبر وجود البرجوازية الوطنية الصناعية والفئة المثقفة في السلطة، وعبر نشاط فعال وحيوي للطبقة العاملة والفلاحين، سواء بمشاركتها بالسلطة أم بدعم التوجهات السياسية الديمقراطية والتقدمية التي تعيد بناء العراق الجديد وتبني الصناعة والزراعة وتقلل من هيمنة رأس المال التجاري على البلاد الذي يمنع عملياً التصنيع ويعتمد على موارد تصدير النفط المالية للاستيراد بها سلعاً تغرق الأسواق المحلية وتحارب ما تبقى من منشآت صناعية صغيرة ومتوسطة وصناعة حرفية صغيرة في الوطن.

إن النداء موجه إلى الشعب العراقي كله، ولكن بشكل خاص إلى البرجوازية الوطنية الصناعية، إلى اتحاد الصناعات العراقية واتحاد رجال الأعمال الصناعيين، وإلى ما تبقى من الطبقة العاملة العراقية، وإلى الفلاحين الذين أجبروا عملياً على هجرة الريف وتكوين فئة اجتماعية هامشية حول المدن، وإلى المثقفين الديمقراطيين الذين يدركون أهمية الصناعة والزراعة وبناء المجتمع المدني ولكن لا حيلة لهم حتى الآن، وإلى البرجوازية الصناعية الحرفية الصغيرة التي لا تجد مجالاً لمواصلة إنتاجها الصناعي بسبب المنافسة الأجنبية الحامية ضدها، إلى كل هؤلاء أوجه ندائي، إلى الأحزاب السياسية التي تحس وتشعر بأنها ديمقراطية وتريد تنمية العراق وتغيير بنيته الاقتصادية والاجتماعية حقاً وتحسين مستوى معيشة الفئات الاجتماعية الكادحة، إلى كل هؤلاء وإلى بعض أولئك الذين يتربعون بارتياح على بعض كراسي الحكومة الدافئة ولكنهم لا يدركون بأنها ستكون باردة جداً عليهم وعلى الشعب، أن ينهضوا جميعاً لتغيير وجهة التطور السياسي الطائفية وتغيير وجهة التنمية وتغيير واقع الفساد المالي والإداري وبالطرق السلمية والديمقراطية وعبر النضال اليومي وتعبئة الناس لصالح تلك الأهداف التي في مقدورها وضع العراق على طريق جديد لا يلهث وراء التجارة فقط ويستهلك أموال النفط دون تحقيق التراكم الضروري في النصاعة والزراعة والبنية التحتية وتعظيم الثروة الوطنية وتغيير بنية الدخل القومي ورفع معدلات نموه وزيادة معدل حصة الفرد الواحد السنوية ومنه وتغيير واقع توزيعه وإعادة توزيعه لصالح المجتمع والاقتصاد الوطني.

إنقاذاً للصحف..

فريدة النقاش

جريدة «الأوبزيرفر» الأسبوعية البريطانية مهددة بالإغلاق بسبب الخسائر المالية التي تواجهها.. «الأوبزيرفر» هي واحدة من أرقى الصحف وأكثرها مصداقية في العالم بأسره، برز على صفحاتها عبر تاريخها عشرات من ألمع الصحفيين والكتاب الذين لم يؤثروا فحسب في الحياة السياسية البريطانية فاتحين الأبواب أمام قوي التقدم والاستنارة والاتجاهات اليسارية داخل حزب العمال البريطاني على نحو خاص، وإنما أثروا أيضا على قراء الصحف الإنجليزية في العالمين العربي والإسلامي، وأسهموا في التكوين المهني لعدد لا يستهان به من الصحفيين في هذين العالمين، وكانت نزاهة الجريدة وتحريها الدقة وتقصي الحقائق وتدقيق المعلومات ولاتزال مساحة الحرية فيها مضرب الأمثال في الأوساط الصحفية والسياسية.

ويقول الكاتب اللبناني (جهاد الخازن) وهو واحد من الذين قرأوا هذه الصحيفة بانتظام منذ بدء حياته المهنية (أعترف بأنني بت أضيق بمهنة تختفي فيها صحف تاريخية تستحق البقاء، وتبقي صحف الإثارة والتطرف والابتذال فكأن هذا ما يطلبه الناس أو ما يستحقونه).

وتتفاقم ظاهرة اختفاء الصحف الجادة والنقدية في عدد كبير من بلدان العالم، وبعضها يضطر دفاعا عن البقاء أن يغير من توجهاته، ويكتفي البعض الآخر بالطبعة الإلكترونية، وقد قرر بعض ملاك الصحف الكبار أن يفرضوا رسوما على الدخول إلى مواقع صحفهم بعد أن كان هذا الدخول مجانيا.

والوضع الحالي هو إحدى نتائج الانتشار الهائل للثقافة التجارية الاستهلاكية التي أنتجتها النظم الرأسمالية وهي تتجه إلى الطابع الطفيلي وتعتمد على المضاربة والنشاطات المالية وتخنق القاعدة الإنتاجية، ليتراجع الاقتصاد الحقيقي الذي يحتاجه البشر في مواصلة حياتهم اليومية وتلبية احتياجاتهم المعيشية، فينزلقون بسبب هذا الاقتصاد الوهمي إلى حمى الحياة الاستهلاكية الفقيرة إنسانيا فاقدة الروح والضمير، وعلى هذه الأرض الممهدة تنتشر صحف الإثارة والفضائح ويتحول هوس كرة القدم إلى حمى عالمية وانشغال كوني يتفوق كثيرا على انشغال الناس بمصائرهم وقضاياهم الحقيقية وعلاقاتهم الاجتماعية وأشكال الاستغلال التي تقع عليهم، وفي ظل هذا المناخ يصبح خداع الجماهير الغفيرة صناعة تنتج أرباحا خيالية، وتتراجع الروح النقدية المتسائلة لدى الملايين التي يهزمها الحرمان.

ويفضي مثل هذا المناخ الاستهلاكي في ظل النظم الاستبدادية الفاسدة، إلى تشويه الاهتمامات السياسية للجماهير اليائسة التي ترى أن السياسة بلا جدوى لأن حياتها لا تتغير وإنما تزداد سوءا، فتنزلق أكثر فأكثر إلى الاهتمامات التافهة وتروج صحف النميمة والفضائح، بل إن هذه الجماهير كثيرا ما تتبنى أفكارا وتساند سياسات هي في العمق ضد مصالحها على المدين القصير والبعيد، وهكذا تعاني الصحف والمنابر الجادة والنقدية عامة معاناة كبيرة ويغلق بعضها أبوابه قسرا.

في بداية القرن العشرين كتب الروائي الأمريكي الكبير «جاك لندن» روايته «القدم الحديدية» التي صور فيها معاناة هذا النوع من الصحف الجادة، فاضحا الآليات التي طالما لجأ إليها أصحاب المصالح من كبار الأغنياء لإغلاق الصحف اليسارية بحجب الإعلانات عنها، ونضال مثل هذه الصحف بالقائمين عليها وجمهورها للإبقاء عليها حية.

وإذا كان الزمن قد اختلف وأصبحت هناك عوامل إضافية مناوئة للصحف المطبوعة وعلى رأسها الانتشار المتزايد للصحافة الإلكترونية التي تشكل تهديدا حقيقيا للصحف الورقية في العالم المتقدم، بأن الوضع في بلادنا يختلف إذ سيبقي قطاع لا يستهان به من الجمهور متعلقا بالصحف الورقية لأنه إما لا يجيد التعامل مع الكمبيوتر وإما أنه عاجز أصلا عن امتلاكه وتشكل الصحيفة له احتياجا حياتيا.

ولذا فإن الصحف الجادة مطالبة بالابتكار لا فحسب في طرق التمويل وإنما أيضا في الوصول إلى أساليب جديدة تربطها بقرائها إضافة للأساليب التقليدية، والخطوة الأولى على هذا الطريق تتمثل في تنسيق جهودها من أجل التوزيع من جهة واللجوء إلي الطرق النضالية على نطاق واسع، ومن جهة أخرى المبادرة إلى إنشاء تعاونيات وأشكال اكتتاب وأسهم وإشراك أوسع جمهور فيها، وغني عن البيان أن مثل هذه الحلول تحتاج إلى إرادة سياسية قوية ورؤية استراتيجية تتقدم المصلحة العامة فيها على المصالح الشخصية وترفع عن الصراعات الصغيرة والألاعيب الذاتية المدمرة.

البيئة الحاضنة للفساد

مهدي زاير جاسم

إن تحقيق حرية الحصول على المعلومات والنفاذ إليها يزيد من إمكانية محاربة الفساد والقضاء عليه، فإمكانية النفاذ إلى المعلومات تعني القدرة على الحصول والوصول إلى المعلومات والبيانات والحقائق أينما كانت. وهذا يعني أن البيئة التي تتوفر فيها القدرة على النفاذ إلى المعلومات هي بيئة الشفافية والمكاشفة والمحاسبة وهي عكس بيئة الفساد تماماً حيث يعيش وينمو في ظروف من الغموض والتعتيم وقلب الحقائق التي تساعده على التستر، كما أن جاهزية المجتمعات القادرة على النفاذ إلى المعلومات هي أفضل بكثير من المجتمعات المحرومة.

لذلك فإن إتاحة الحرية الكاملة والمسؤولة لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في نشاطها والحصول على المعلومات أمر في غاية الأهمية فهي تخدم المجتمع وتساعد على نشر المعرفة ومن ثم تسهم في إحداث التنمية المطلوبة، لهذا فالمنطق السليم يقضي بتغذية هذه الوسائل بالمعلومات الدقيقة والتي تستطيع من خلالها وضع سياق معرفي وثقافي صادق في ضوء رؤية واضحة وسوية، وبخلاف ذلك فإن المسألة تدعو للريبة والشك وتوحي بأن آليات وأساليب وإدارة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تمارس التعتيم إنما تسير باتجاه متناقض مع المعايير والكفاءات وأن الاختلالات قد وصلت إلى الحد الذي يكون التعتيم هو العاصم الوحيد لها نظراً لجسامة المخالفات والفساد، وغياب البعد المؤسسي وبروز المزاجية والارتجال في تسيير العمل وإدارته.

وعلى العموم فإن ظاهرة الفساد في العراق وإعادة إنتاجها لم تعد مجرد ممارسات فردية خاصة أو ناتجة عن انحراف سلوكي فردي، وإنما تتحرك من خلال (أطر شبكية) (ومافيا) منظمة، وهكذا تكتسب ممارسة الفساد نوعاً من (المؤسسية) في إطار تلك المنظومات الشبكية ويزدهر الفساد وإعادة إنتاجه في البيئة التي تكون آلياتها القانونية غامضة، وسيادة القانون فيها معطلة، وممارسة السلطة غير خاضعة للرقابة والسيطرة. والأكثر خطورة أن هذه (البيئة الحاضنة للفساد) عادة ما تترك العنان للفساد كي يستشري دون أن تمارس دورها في كبح جماحه، إذ تهيئ له الفرصة للنمو والازدهار ليصبح مؤسسة.

ولتصحيح الوضع نحتاج إلى:- بناء المؤسسات وفق أسس علمية. وضع خطط مدروسة وكفوءة. الابتعاد عن العوامل التقليدية والعصبوية. إحلال الكفاءات محل الولاء الأسري والقبلي. اعتماد مبدأ الشفافية والمحاسبة تفعيل القوانين وتعديلها بما يلائم بيئة الشفافية والحد من الفساد. السماح بالوصول إلى المعلومات بشكل منتظم ومنهجي. معالجة الاختلالات التنظيمية للمؤسسات. الاختيار الكفوء والموفق للقيادات الإدارية.

mahdyzaer@yahoo.com

سياسة مائية جديدة

ذكرني ذلك كله بمناقشة رسالة في العلوم السياسية لأحد اللواءات السابقين في القوات المسلحة تقدم بها لنيل درجة الدكتوراه، وكانت تتناول إحدى النظريات السياسية الحديثة وتطبيقها على العلاقات مع دول حوض نهر النيل، وانتهت الرسالة إلى مناقشة احتمال اضطرار مصر لخوض حرب ضد أثيوبيا حفاظا علي تدفق مياه النيل من الهضبة الأثيوبية إلى مصر والتي تمدنا بـ ٨٥٪ من المياه التي تصل إلى مصر عبر النيل، والخطط العسكرية المعدة لتنفيذ ذلك الاحتمال، وتذكرت أيضا رد الفعل على مقال كتبته في الستينيات في جريدة الجمهورية تعليقا على زيارة الملكة إليزابيث ملكة بريطانيا لأديس أبابا ولقائها مع الإمبراطور هيلا سلاسي، وكان عنوان المقال «وجمع بينهما الهم»، وتلقيت عبر رئيس تحرير الجمهورية رئيس مجلس إدارة دار التحرير رسالة غاضبة من الرئيس جمال عبدالناصر يلفت النظر لأهمية وحيوية العلاقات المصرية – الأثيوبية لأكثر من سبب في مقدمتها أن أثيوبيا هي أهم دول مصب نهر النيل بالنسبة لمصر، ولا يمكن العبث بهذه العلاقات لأي سبب كان.

كانت دلالة الحادثتين واضحة وكاشفة عن وجود سياسة عامة لمصر مع دول حوض نهر النيل لا تقتصر على السياسة المائية، وإنما تشمل مجمل العلاقات مع هذه الدول، يقول د. عبدالملك عودة أستاذ أساتذة العلوم السياسية في مصر «من الخطأ عدم تسييس قضية مياه النيل والفصل بين مياه النيل ومجمل علاقات مصر مع دول حوض النيل في أفريقيا، فعملية عدم تسييس مياه النيل التي كان يتزعمها المرحوم المهندس عبدالهادي راضي ومدرسة الري المصرية وكثيرون من الخارجية المصرية هي في رأيي نظرية خاطئة، ويجب أن تأخذ العلاقات الدولية مع هذه الدولة كحزمة مترابطة، فالعلاقات الدولية الإقليمية بين مصر وهذه الدول علاقات مثقلة بتاريخ كله صراعات وتناقضات.. وعلى سبيل المثال فالمؤكد أن موقف أثيوبيا من مصر بخصوص مياه النيل متأثر بموقف مصر تجاه مشكلة الصومال، لأن الصومال تمثل نقطة مهمة جدا بالنسبة للأمن القومي الأثيوبي..).

وتحتاج السياسة المصرية عامة والسياسة المائية خاصة مع دول حوض نهر النيل لمراجعة وتصحيح، فالمنطق المصري يعتمد أساسا على ما يطلق عليه «الحقوق التاريخية المكتسبة) والتي تضمن لمصر الحصول على ٥,٥٥ مليار متر مكعب سنويا من مياه نهر النيل، وتقوم هذه الحقوق على مجموعة من المعاهدات والاتفاقات أغلبها وقع في مرحلة الاستعمار الغربي لأفريقيا، واتفاقية واحدة في ظل الاستقلال بين مصر والسودان عام ١٩٥٩، والاستناد إلى الحقوق التاريخية المكتسبة محل جدل لسببين.. الأول، عدم اعتراف الدول الإفريقية بهذه المعاهدات والاتفاقيات، الثاني عدم وجود قانون دولي للأنهار حتى، الآن ينظم علاقات دول المصب بدول المنبع، والاحتكام إلى مجموعة من القواعد القانونية حددتها جمعية القانون الدولي في هلسنكي عام ١٩٦٩ (وهاتان النقطتان تجعلان مصر في موقف قانوني صعب جدا، ومن ثم فإن من يرددون أن القانون الدولي معنا فهم يطرحون وجهة نظرنا نحن كمصريين، أما الدول الأخرى فلم تعترف أبدا بهذه الاتفاقيات).

كذلك فالسياسة المصرية قامت على تفسير معين لحقائق الجغرافيا والتاريخ، أهمها أن دول الحوض باستثناء مصر وشمال السودان دول استوائية ومدارية، أي دول مطرية لا تحتاج لمياه النيل للزراعة، ولم تلتفت السياسة المصرية لحقيقة أن هذه الدول واجهت مشكلة جفاف وتصحر، وأن هذه الدول تعتمد في تنميتها على الزراعة، وهو ما يعني بالنسبة لها «أمنا مائيا وزراعيا».

وهناك إهدار كبير للمياه في مصر، ومشاريع تعتمد على مياه النيل مثل مشروع توشكي أو ترعة الشيخ زايد والدلتا الجديدة والتي تحتاج في المرحلة الأولى فقط ٣ مليارات متر مكعب من مياه النيل ومشروع ترعة السلام والتي تنقل ٨,٢ مليار متر مكعب من مياه النيل سنويا إلى سيناء (!) وكلاهما يزيد أزمة المياه في مصر، ومشروع ترعة السلام يثير اعتراضات من دول الحوض لنقله مياه النيل خارج حوض نهر النيل.

وليس هناك من حل لهذه المشكلة إلا لجوء السياسة المصرية لتحديد مجموعة من الخطوط الرئيسية لاستراتيجية جديدة جوهرها التعاون مع دول المنبع في شتي المجالات بما يخدم المصالح في مصر ويحقق أيضا مصالح دول حوض نهر النيل، والاهتمام بالمشاريع المقترح إقامتها في أعالي النيل كقناة جونجلي ومشروع بحر الغزال ومشروع مستنقعات ماشار، والمشروعات الثلاثة توفر ١٣ مليار متر مكعب إضافية من المياه، ويحتاج تنفيذها لعلاقات صحيحة مع دول حوض النيل.

ذكرني الاهتمام البالغ بقضية مياه النيل وعلاقة مصر بدول حوض نهر النيل، بمناسبة انعقاد المجلس الوزاري لدول حوض النيل في الإسكندرية في نهاية الشهر الماضي (٢٧ و٢٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٩) ومعارضة دول الحوض السبع (أثيوبيا - أوغندا - كينيا - تنزانيا - الكونغو - رواندا – بورندي) لاتفاقية (الإطار المؤسسي والقانوني لمبادرة حوض النيل) التي تقدمت بها مصر منذ ٧ سنوات وأيدتها السودان، والتصريحات والمقالات والدراسات التي نشرت عن نهر النيل بهذه المناسبة..

حسين عبدالرازق

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com